

ان علم تعالي يتعلق بالمعلومات اجمالاً فاجاب استنادنا بان سواد  
زروق تعنا اسميه منع من ذلك لا يراه انما يتعلق بها تفصيلاً  
كما منع ان يتا يتعلق بها اجمالاً وتفصيلاً للتناقض وارجح في  
التعمير ان يتا يتعلق بها تفصيلاً **مثلاً** ذا العلم في احكامه الثلاثة  
وجوب عموم تخلقه بالواجب والمتنع والجائز وفي وحدته وفي  
عدم تناهيه متعلقاً **تعللاً** اي كلامه الازلي التعسفي القائم  
بذاته اها وجوب عموم تخلقه وعدم تناهيه فلصلوحه للجميع  
وامتناع التخصيص في صفاته لمناقضه لوجوب الوجود والبقاء  
المطلق اها وجوب وحدته فهو مذهب محققي العلم الحق وبغيره  
اها الجوهرين بان ثبوت صفة السلام انا هو بالسمع دون العقل  
ولم يتوحد السمع بالتعدد بل التعدد الاجماع على نفي كلام شان قديم ولم  
يتمنع النكاح بالامر والنهي والخبر وغيرها بخلاف واحد فكلها  
بل نه واحد ازل لا يتعلق فيه بجميع المتعلقات كما في صائر الصفات  
وان كانت العقول قاصدة عن ادراك هذه المعنى وادانته  
هذا فالامر كذا في الذات وجميع الصفات قاله السعد وهذا أقرب  
من الاستدلال على وحدته بان لو تعدد لم يتخصص في عدد لان نسبة الوجوب  
الى جميع الأعداد على السواء وحاصله ان السلام الازلي صفة واحدة  
تمتعها بما يسمى بالقران او بما يسمى بالتورية او بما يسمى بغيرها  
لاكثر فيها وانما التكثر والتعدد في التعلقات بحسب المتعلقات  
العارضه هي لها فيما لا يزال وان كان بعض مدلول تلك التعلقات ازلها  
مشارك هو الله احد ومحوه فهو في الازل منقسم الى تعلقات شتى واشار  
بقوله **فلنتقم** اي صعوبه اثبات وحدة السلام وصعوبه اثبات تعلقاته  
الازلية يعني ان القوم حكموا للسلام هذه الامور مع ان لها اوزار صعوبه  
وليس لنا الا اتباعها فيما التزموه والافتداء بها بقوله **وكل موجود واجب**  
كان او ممكنها هو كان او عرضاً او غيرهما **انط** اي علق وكذا  
**السمع** الازلي صفة اي اعتقد وجوباً نعلق السمع الازلي **ب** اي  
بكل موجود او وجوب كون في نفسه كذا اي كما لسمع في وجوب  
عموم تعلقت بكل موجود **البصر** الازلي فيجب ان يتعلق بجميع

الموجودات

وجودات فليس سمع تعالي خاصاً بالصوت كما في حقنا باهو تعالي سمع كل موجود  
ان كان او صوتاً او غيره فيسمع في ازل وفيها الازل ذاته العلية وجميع صفاته  
وجودية التي قامت به وكذا البصا يسمع ذواتنا بعد وجودنا وتسمع ما قام بنا  
الصفات الوجودية من علو منا والرائس والكرنا وغير ذلك وحكم ربه  
فان ان التخصيص ببعض الموجودات من الجسم ولو فيه كما يتخصص بذلك  
يقنا في الشاهد بل حكمها في عموم التعلق بكل موجود حكم سمع وهذا  
هم في تعلق صفتي السمع والبصر الازليين لم يقف عليه استناداً حرام الله  
بل لاخذ من المتكلمين انما رآه في كلام الحنفية وليس هو من المتكلمين  
خالف في السلام معلوم **تعللاً** وفي كلام سبسي عبد الوهاب التصريح بان  
ان الصغر الازلي صفة تعلق بالمصدرات فذكر ان ادراكنا اقل سبيل  
تخييل والتوهم ولا على طريق تاشتر حاسته ووصوله هو ولا يلزم من قدمها  
دم المسموعات والمبصرات كما لا يلزم من قدم العلم والقدرة قدم المعلومات  
المقدورات لانها صفات قد حثت لها تعلقات بالحوادث وهو محتمل  
تعميم والتخصيص مع ظهوره في الثاني وقوله **ادراك** عطف على البصر بحيث  
العاطف ضرورة يعني ومثل سمع تعالي في وجوب عموم التعلق بكل موجود  
در الازل تعالي **ان قيل** مشبوهه له تعالي كما هو لاي اها لمحيين وجماعته  
على الوجه المشروح انما مراد المصنف رحمه الله تعالي ان هذه الصفات  
الذات اعني السمع والبصر والادراك متحدة المتعلق فتعلق بالموجود  
على ما علمت **تعللاً** ولا يلزم من اتحاد المتعلق اتحاد الصفة الازلي الى  
العلم والسلام والحق جواز تعلق سمعاً بغير المسموعات كصوتنا  
فيجوز ذلك على سمع ونصره تعالي بالاولى والقاعدة ان ما جاز العطف  
به تعالي وجب لا نه سبحانه لا يتصرف بحكامه تعالي باعني التخصيص في  
صفات **وغيره** اي ومما يشبهه علم خبر مقدم **له** هذه الصفات الاربع اعني  
السلام والسمع والبصر والادراك على القول به وهذا التعارض **ب** اي  
كالتعارض الذي **ثبت** عند القوم بل ادلة السمعية او والعقلية  
لان مبدع لنا والمعنى ان هذه الصفات الاربع مطابقة للعلم في الحقيقة